

المستقبل السياسي للإخوان المسلمين في مصر بعد الخروج من البرلمان

حسام تمام *

إن واحدة من أبرز سمات الحياة السياسية المصرية القادمة هي أن البرلمان، الذي هو من أهم مؤسساتها، سيخلو من الإخوان المسلمين، وذلك للمرة الأولى منذ ربع قرن. ويستدعي هذا الواقع التساؤل حول تأثير خروج الحركة من البرلمان عليها، حيث يمثل ذلك ابتعاد لها عن منبر التشريع والرقابة ذاك، بل أيضا - وربما خصوصا بالنسبة للإخوان - كخسارة لمجال هام للتفاعل المجتمعي والسياسي والثقافي، ناهيك عن كون البرلمان وسيلة للاقتراب من هموم الناس عبر التحرك في الدوائر الانتخابية. فما مدى تأثير هذا الحدث على المشروع السياسي للإخوان كما تمت صياغته منذ بداية الثمانينيات، وكان الوصول إلى البرلمان أحد أهم فقراته.

معارضة، لقبه البرلمان المصري بصورة تامة. وهم كانوا دخلوه عام 1984 متحالفين آنذاك مع حزب الوفد. لم يحدث أن غاب الإخوان عن البرلمان منذ ذلك التاريخ سوى عام 1990، حين انضموا إلى بقية القوى السياسية التي قاطع وقتها معظمها الانتخابات التشريعية احتجاجا على تغييرات أحدثتها السلطات في النظام الانتخابي، واعتُبر أنها فصلت على مقياس الحزب الحاكم.

يواجه الإخوان اليوم تحديا مزدوجا: أولهما الكيفية التي سيختارونها للاستمرار في "استثمارهم" في

لا تقل الانتخابات البرلمانية التي شهدتها مصر في آخر العام المنصرم (تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2010) أهمية عن تلك التي جرت عام 2005، على الرغم من الاختلاف الواضح في النتائج. فمن الملفت بداية تراجع المعارضة المصرية، التي خرج أغلبها خالي الوفاض من هذا الاستحقاق المهم بينما سيطر الحزب الحاكم بصورة مبرمة على المؤسسة التشريعية، مما سيسبب ولا شك الحياة السياسية المصرية لخمس سنوات قادمة. وإنما ليس ذلك فحسب، بل يلفت مغادرة حركة الإخوان المسلمين، وهي أكبر قوة سياسية

وتمرس في العمل السياسي بتفصيلاته ووسائله وبرامجه وانفتاحه على مقتضيات هذا الشأن. وبفعل تراث التجربة الإخوانية مع النظام الناصري، وتطورات البيئة المصرية في بداية الثمانينيات، واغتيال السادات، تبنى الإخوان ثم تبنتوا فكرة عقم سبيل التغيير الجذري وفكرة فشل انتهاج العنف كوسيلة للتغيير السياسي. وأدى التغيير في التركيبة الداخلية للجماعة، بفعل ضم الحركة الطلابية لسنوات السبعينيات إلى صفوفها، إلى تغيير في التوجهات السياسية داخل الجماعة التي صارت تميل أكثر فأكثر إلى الدفع بإمكاناتها نحو قطار العمل العام الذي انطلق بقوة وتسرّع واضحين.

وبذا تحولت الحركة الإخوانية إلى جماعة سياسية من الناحية الواقعية، حتى في غياب الشرعية القانونية. بل استقر في وعي الناس، كما لدى الإخوان أنفسهم، هذا البعد السياسي الذي طغى على بقية وجوه الحركة. وقد أمكن، على الرغم من ذلك، الحفاظ على خاصية تنتمي إلى تراث الحركة، أي دورها كحاضنة اجتماعية للمنتسبين، بما توفره من آليات وقنوات للحماية وللصعود الاجتماعي. وهو واقع قلص من امتداد الحركة الاجتماعي خارج إطار المنضويين في التنظيم، ولكنه أيضا حال دون إمكان تبلور أجواء النقد، أو التجرؤ على الاختلاف مع قيادة الجماعة، حيث يتعرض الفاعل إلى عقوبات تنظيمية تمتد لاحقا لتصبح ما يشبه الحصار الاجتماعي، فيصير كمن حاد عن طريق الصواب. وفي ظل الظرف المستجد، يتعلق السؤال هنا بكيفية كما بمدى قدرة الحركة على الاستمرار في إدارة هذه الخاصية، والإبقاء على الانضباط التنظيمي الداخلي بل وعلى "التزام" الأجواء المحيطة بالإخوان. فمع تسييس الأطروحة الإخوانية خلال العقود الثلاثة الماضية، والاستغراق في السباق نحو البرلمان، ضعف العمل الخيري والاجتماعي الذي كان الأصل في الجماعة. ولأن السياسة غلبت على المجالات الأخرى، انسحبت تلك المجالات منهم لمصلحة آخرين: هناك العمل الخيري الذي احتلته جمعيات ومؤسسات أبرزها "الجمعية الشرعية" التي تمددت، ثم الدعوة للسلفية التي سيطرت على

مشروعهم السياسي بدون نواب يمثلونهم ويعكسون خطاب الجماعة. وثانيهما التساؤل حول إمكان وقوع انتكاسة في الحضور السياسي والاجتماعي للحركة. ويبرر هذه النقطة الأخيرة التلازم بين نمو التوجهات المحافظة داخل الجماعة من جهة، وخروج الحركة من المؤسسات الرسمية من جهة ثانية، وأخيرا التراجع الواضح في إمكانات الفعل السياسي والاقتصادي للجماعة بفعل ضغوط النظام المستمرة. كما يثار تحد ثالث، داخلي، يتصل بمصير التيار السياسي للإخوان الذي قاد شرايعهم خلال العقد الأخير، بعدما سيطر الآن التيار التنظيمي المحافظ على المناصب الأولى في الجماعة.

البرلمان كمنصة مهمة للإخوان

في العقود الثلاثة الأخيرة، تقاسم الإخوان مع الحزب الوطني الحاكم أغلب التفاعلات السياسية على الساحة المصرية. وقد حولهم ذلك إلى ما يشبه الديناموس السياسي المدرب على هذا الدور. كان الإخوان قد افتتحوا مسلسل المشاركة السياسية حين بلغ التنظيم مرحلة الاكتمال، وعندما كانت الرؤى الإخوانية والبيئة المحيطة، في بداية عهد الرئيس حسني مبارك، تغري بتفعيل التنظيم باتجاه ولوج النظام السياسي. وهكذا اختارت الحركة إستراتيجية المشاركة الانتخابية، والنيابية خاصة، كسبيل لتحقيق هذا الهدف. فتحالف الإخوان مع حزب الوفد عام 1984، ومع حزب العمل عام 1987. ثم عرفت سنوات التسعينيات من القرن الماضي تواجدا كثيفا وفعالا لهم في النقابات المهنية التي أصبحت معاقل تقليدية للحركة. وتوالى تقدم نتائج الإخوان في الانتخابات التشريعية، فحصلوا عام 1995 على مقعد وحيد، ثم زادت الحصة إلى 17 مقعدا في انتخابات عام 2000، ثم حدثت القفزة الأهم ليصلوا إلى مرحلة الذروة بحصولهم على 88 مقعدا عام 2005.

لقد تطورت الممارسة السياسية لدى الإخوان، وتبعاً لذلك تشكلت طبقة سياسية إخوانية نشأت ونمت

التنظيمية، ومسألة مفهوم الدولة الوطنية، وموقف الحركة من قضايا المواطنة كالمرأة والأقباط والتنافس الانتخابي مع أحزاب علمانية التوجه.

لقد واجهت الجماعة وهي تفتتح على قضايا الساحة المصرية تحديات قوية لمشروعها السياسي في فترة شهدت انطلاقا كثيفا لموضوع الإصلاح السياسي، خاصة في السنوات ما بين 2004 و2007. فما بين تاريخ صدور مشروع الإصلاح السياسي الذي تقدمت به الحركة (2004) وصدور مشروع برنامج مقترح لحزب سياسي للإخوان (2007)، سيتمظهر الجدل الإخواني بين جناحين داخل الجماعة: واحد يمسك بمفاصل التنظيم ويولي أهمية بالغة لمسائل التماسك الداخلي، وآخر يفضل التفاعل مع ما هو مطروح في ساحة العمل العام، ويساند خيار الحزبية والانفتاح على باقي مكونات النظام السياسي وتطوير رؤية الحركة تجاه قضايا المشاركة السياسية. وجسد هذا الجدل الخلاف بل الاضطراب الذي دار حول تعيين أدوار المرأة والأقباط. لكن الانتخابات الداخلية التي جرت تباعاً في سنوات 2008 و2009 وبداية 2010، انتهت إلى تصفية التوجهات الإصلاحية داخل الحركة، خاصة على مستوى مؤسسات الإخوان، وحملت إلى القيادة بشكل كاسح رموز التيار التنظيمي الذين تولوا منصب المرشد و نوابه. وكان ذلك بشكل من الأشكال يمثل حسماً للموقف، وتعييناً لطبيعة وحدود المشروع السياسي الذي تبلور بفعل المشاركات الانتخابية. ولعل المواجهة الشاملة والمتدرجة التي اتبعتها النظام مع الحركة منذ منتصف التسعينيات قد فعلت فعلها في حسم الامور على هذه الشاكلة. فقد صعبت تلك المواجهة فرص استيعاب الكوادر الإخوانية "المتسيسة"، حتى في الجانب الاقتصادي، إذ بدأ النظام حملة تصفية دقيقة ومنتظمة لموارد الحركة المالية ومشروعاتها الاستثمارية، وسجن عقولها الاقتصادية (يقع خيرت الشاطر وحسن مالك على رأس هؤلاء). ثم جرت حملة محاصرة طالت الحضور السياسي للإخوان في المجالس المنتخبة، عبر التعديلات الدستورية التي تمت أوائل العام 2007 وقبلها في النقابات المهنية.

مساجد الإخوان. كما غابت الجماعة خلال العقدين الأخيرين عن الاهتمام بتأسيس حقيقي لعمل أهلي يضمن تواجدها المجتمعي. وهذا يعني أن الحركة ستواجه تحدي إدارة واستيعاب آلاف من الكوادر الإخوانية التي اشتغلت بالسياسة حتى كادت تنفرغ لها.

تيار التنظيم ينتصر

سمحت الظروف المحلية منذ منتصف السبعينيات بإعادة تنشيط أهمية التنظيم داخل الحركة. وأعيد بناء المؤسسات الإخوانية بنويوا بحيث ضُخت فيها دماء جديدة بفعل انضمام نخب الجماعات الإسلامية التي شكلها الطلبة المتدينون في حرم الجامعات المصرية. واستفادت الحركة فكرياً من هذا التطعيم الذي كان بداية حلقة مهمة في تاريخ الإخوان المسلمين بظهور ما سيعرف لاحقاً بالتيار الإصلاحي في داخل الجماعة، الذي دخل معترك التنافس الانتخابي في النقابات المهنية والطلابية ثم شارك في الانتخابات النيابية اللاحقة، ليدشن بداية الانفتاح السياسي والتواصل مع القوى المختلفة للشارع المصري، مع ما يتضمنه ذلك من تحديات واجهتها الجماعة عبر مستويين اثنين:

فمن جهة أولى، صار التيار الإصلاحي أشبه بطبقة سياسية تشغل الجزء الأهم من حراك الجماعة وتواصلها مع الشارع، وكان البرلمان على نحو ما بوابة رئيسية لهذا التفاعل. هناك التعاطي مع وسائل الإعلام على سبيل المثال، وهناك التعامل مع مساحات من الضرورات، فعلى مستوى مقار "نواب الحركة"، تشكلت لجان إعلامية وقانونية ودعائية وخدمائية، تفاعل بعضها بشكل مباشر مع احتياجات المواطن المصري، عبر مئات الفروع وآلاف الكوادر. ومن جهة ثانية، ستمثل سنوات التسعينيات حلقة مهمة في مسار الحركة. فنتائج الولوج السياسي ومطامح الاندماج في النظام ستبدأ في الظهور تدريجياً لتطال القضايا "الكبيرة" التي قام عليها بناء المشروع السياسي للجماعة: إشكالية المحلي والعالمي في فكر الحركة، وإدارتها لهياكلها

مستقبل الإصلاحية السياسية لدى الإخوان

البحث عن فرص بديلة للتحرك في المجال السياسي. لهذا لم يكن غريبا أن يعاد الحديث في داخل الحركة عن ضرورة نشيط التحالف مع البرادعي والجمعة الوطنية للتغيير، لا سيما على أبواب الانتخابات الرئاسية المصرية. لقد أثبتت نتائج الانتخابات التي أجريت حتى الآن وجهة طرح المقاطعة الذي دعا إليه البرادعي، لكن الأهم من ذلك أن الرجل يمثل فرصة لنفاذ صوت الإخوان الى الخارج (لنتذكر تقرير "الحريات الدينية في العالم" الذي تصدره الخارجية الأمريكية والذي اعتبر أن الإخوان يتعرضون للتضييق والملاحقة). ثم لا يستطيع الإخوان الآن المغامرة بنسج علاقات قوية غير تلك التي يملكون، طالما لا يزال سيف السلطات مسلطا على أي محاولة لتجاوز التوازنات التي أرسيت، على الأقل الى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية نهاية العام 2011.

ثم من المرجح أن يتضمن موقف الإخوان مشاركة في الفعاليات التي ستطرحها القوى السياسية والاجتماعية الأخرى، مثل تلك التي تسعى لتصعيد قانوني وسياسي ضد البرلمان الجديد الذي تشوبه شبهات التزوير وفقدان الشرعية. ويبدو أن الشارع سيصبح قناة رئيسية لتصريف المواقف الإخوانية في ظل استمرار انفرادهم بالتمثيل الحصري للإسلام السياسي، وهذا يعني أن الشارع الإسلامي سيظل يصب في نهر الإخوان في كل مناسبة سياسية. والشارع المصري نفسه إسلامي إلى حد بعيد، حيث تسيطر عليه مجالات تبدأ بالدعوة، وتصل إلى العمل الخيري والاجتماعي، الذي قد لا يقوم به الإخوان أنفسهم لكن يملكون القدرة على تعيينه سياسيا، وخاصة عبر الفضاءات الجديدة التي توفرها التكنولوجيات الحديثة. ونلاحظ بالتالي أن منطق "الشبكة" سيوفر للإخوان فرصة مثالية للتملص من كلفة المرحلة القادمة. لكن مواقف الإخوان التي ستقرب من نموذج الحركات الاحتجاجية الجديدة، لن يمكنها أن تخرج عن خط الجماعة العام الذي لا يتوافق مع هذا النوع من الحركات. وهناك حساسية الجماعة تجاه التفاعلات التي تتضمن قدرا من التهديد للنظام، مما قد لا

لقد أصبح الآن مشروعا طرح مستقبل الإصلاحية السياسية في أروقة الحركة الإخوانية في حالة استمرار تراجع المقولات التي تم بناؤها خلال العقدين الأخيرين، ويحدث ذلك في تزامن واضح مع سياسة التحجيم التي تطال الحركة برمتها بفعل المواجهة مع النظام، بحيث تتراجع مساحات الإجماع الداخلي حتى بشأن مسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة. لنلاحظ مثلا كيف جاءت أغلب الأصوات المطالبة بمقاطعة الانتخابات على خطى التحالف مع الجبهة الوطنية للتغيير من صفوف الإصلاحيين (عبد المنعم أبو الفتوح وخالد داوود وإبراهيم الزعفراني .. الخ).

ستكون المرحلة القادمة إذن مرحلة انكماش سياسي حقيقي بالنسبة للإخوان المسلمين. إذ يمكن المجادلة بالقول أنه لسنة قادمة تقريبا، لن يتمكن الإخوان من الدخول بقوة في الفعل السياسي بسبب الحدث الأهم لهذه الفترة، وهو الانتخابات الرئاسية. لقد فقد الإخوان أي إمكانية لأداء دور محتمل في هذه الانتخابات، فالنظام الانتخابي الجديد يفرض على القادمين من خارج الأحزاب المرخص لها قانونيا الحصول على 250 توقيع لنائب منتخب من أجل الترشح للرئاسة. ومع السيطرة شبه التامة للحزب الوطني الحاكم على كل المجالس النيابية (المحليات ثم مجلس الشورى وأخيرا مجلس الشعب أو البرلمان)، فإن فرصة الالتقاء مع القوى السياسية لتحالف محتمل من أجل الترشيح تكاد تكون مستحيلة، ناهيك عن أن كلفة التحرك السياسي ضد النظام في هذه الفترة قد تكون بالغة القسوة، وللحركة تجارب سابقة في ذلك.

تقديرات وتوقعات

يبدو من الواضح إذن، وتبعاً لذلك كله، أن الحركة ستبذل جهدا حثيثا للخروج من حالة الحصار التي يفرضها عليها النظام. وهذا لن يتأتى إلا بإعادة فتح باب التحالفات والاهتمام بها على قاعدة محاولة

تبقى التساؤلات المتعلقة بتطور الخطاب السياسي للجماعة تبعا للسياق الجديد. ويبدو أنه من الصعب المراهنة على ذلك. فالمشاركات الانتخابية للإخوان كانت أكثر المناسبات أهمية في بيئة الجماعة السياسية والاجتماعية، وأكثر الفرص التي يتمظهر فيها ما هو جديد في الخطاب الإخواني. في غياب استحقاقات انتخابية يمكن أن يكون للإخوان فيها دور، تبدو فرص ظهور تطورات في خطابهم في غاية الضعف. ثم سيكون الاعتبار المتعلق بإدارة العلاقة مع النظام عاملاً إضافياً في انكفاء الجماعة على نفسها لغرض تعميق التماسك الداخلي في مواجهة سياسة الإقصاء. يضاف إلى ذلك كله أن مكونات هذه المواجهة، التي تضمنت التضييق السياسي بفعل التعديلات الدستورية لعام 2007، والحملة الدعائية لرفع الشرعية السياسية عن الحركة باعتبارها تهديداً مباشراً للاستقرار السياسي (تمهيدا لإضعاف شرعيتها المجتمعية)، ثم الملاحقة المستمرة لمشروعاتها الاقتصادية وكوادرها الرئيسية، كل هذا سيكون عوامل تؤدي إلى تحجيم فعلي لدور الجماعة وخطابها، وسبباً إضافياً في نقل الجدل والمواجهة إلى الداخل الإخواني، بحيث ربما تشهد نزاعات تطال مستقبل ومدى "نجاحة" أو "جدوى" المشروع السياسي للجماعة العتيدة، مما يفتح باباً للنقاش حول القضايا المؤجلة أو المحرمة، وعلى رأسها مسألة تشكيل الحزب السياسي.

يتحمل الإخوان كلفته السياسية والمجتمعية، خاصة مع ميل الحركة إلى المحافظة والانغلاق على قواعدها.

هذه العوامل المتعاضة سيكون لها تأثير قوي في تشكيل الرؤية السياسية للإخوان. ولكن هذه سيصيبها حالة من الاضطراب المتعلق بغياب أفق سياسي وشيك. وهذا يعني أن دينامية اتجاهات الحركة داخل الجماعة (وهي ذات علاقة بمكوناتها الداخلية التي سبق ذكرها) ستتعاكس بين توجهات ستطالب دون شك بالتصعيد وزيادة فرص التحرك السياسي، وبين مجموعة لها حركة منتظمة، بطيئة ولا تميل إلى المغامرة، بسبب تمدد مساحات المحافظة التنظيمية التي تشمل الجوانب الفكرية والسياسية، والتي يقع على رأس أولوياتها مسألة بقاء الجماعة، واستمراريتها، وهاجس الحفاظ على وجودها، بما يشكل استمراراً للخط الذي بدأ منذ عامين تقريباً.

وسيوذي ذلك بشكل واضح إلى تآكل تدريجي في الطبقة السياسية الإخوانية، على المستوى السياسي والإعلامي، حيث سيميل النظام في الأغلب إلى إغلاق مقار النواب الإخوانيين السابقين فنشل حركتهم وتتقلص مساحات تفاعلهم مع الناس. ورغم أنه ليس من المحتمل حدوث انشقاقات كبيرة، مرة بسبب طبيعة الجماعة الإخوانية وعلاقتها بمنتميتها، وقدرتها على الضبط، وكلفة الخروج عن صفوفها، ومرة بسبب الظرف السياسي غير الموات، والمهدد لوحدة الجماعة أيضاً، لذلك فمن المرجح أن تشهد الحركة حالات خروج فردية ومتفاوتة، بسبب نتائج هذا التآكل والجدل الذي سيصاحبه، ومدى توفر فرص بديلة عند الخروج أو "التفقت"، على نحو المثال الذي ظهر مع النائب الإخواني مجدي عاشور الذي خرق قرار الانسحاب من جولة الإعادة في الانتخابات البرلمانية، أو على نمط جبهة المعارضة التي يستمر التأكيد على وجودها واكتمالها في داخل الجماعة يوماً بعد يوم، حتى صارت واقعا معترفاً به حتى من قيادة الجماعة نفسها.